



Distr.
GENERAL

A/37/439
4 October 1982
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة السابعة والثلاثون
البند ٧١ (ح) من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	٢-١ أولاً - مقدمة
٢	٤-٣ ثانياً - الهيكل التنظيمي
٣	٢٧-٥ ثالثاً - التجربة فيما يتعلق بعمل لجنة التنسيق الإدارية
١٠	٣٢-٢٨ رابعاً - خاتمة

أولا - مقدمة

١ - قررت الجمعية العامة فى قرارها ٣٤ / ٢١٤ المؤرخ فى ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٩ أن تستعرض فى دورتها السابعة والثلاثين استمرار تنفيذ الجزء سابعاً (التنسيق فيما بين الوكالات) من مرفق القرار ٣٢ / ١٩٧ ، ورجت من الأمين العام ان يقدم تقريراً فى هذا الشأن يأخذ تماماً فى الاعتبار احكام ذلك القرار وأحكام الجزء ثانياً من القرار ٣٣ / ٢٠٢ . وفيما يلي تقرير الأمين العام بعد التشاور مع أجهزة منظومة الامم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها .

٢ - وفى تقريرين سابقين عن هذا الموضوع (E/1978/107 المؤرخ فى ٢ حزيران / يونيو ١٩٧٨ و E/1978/144 المؤرخ فى ٢٠ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨) رحبت لجنة التنسيق الادارية بعملية اعادة التشكيل التي بادرت بها الجمعية العامة بوصفها فرصة لمنظمة الأمم المتحدة لاعادة تقدير اتجاه انشطتها ومجال تركيزها ، وتعزيز العلاقات المؤسسية والترتيبات التعاونية وزيادة اثر استجابتها لاهداف السياسة العامة التي حددها المجتمع الدولي لها وذلك عن طريق زيادة التماسك بين مختلف اعمالها . ولا حظت لجنة التنسيق الادارية انه لا يمكن التغلب على المشاكل الكثيرة التي تعرقل التنمية الا بمجموعة واسعة من التدابير التي يتسم كثير منها بطابع تعدد الاختصاصات ، وبالاتماد على مساعدات جميع المنظمات المعنية ومساهماتها وخبراتها . ولذلك كان من الاساسي حشد ودمج مدخلات المنظمات وانشطتها فى مرحلتي التخطيط والبرمجة ، وتجميع جهود المنظومة ومواردها من اجل تنفيذ التوجيهات والاولويات والمبادئ التوجيهية للسياسة العامة التي وضعتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

ثانياً - الهيكل التنظيمي

٣ - استرشدت لجنة التنسيق الادارية فى اعادة تشكيل اجهزتها الفرعية بثلاثة اعتبارات رئيسية . وكان اول هذه الاعتبارات هو توصية الجمعية العامة الواردة فى مرفق قرارها ٣٢ / ١٩٧ والتي اعيد تاكيدها فى القرار ٣٣ / ٢٠٢ ، والتي تدعو الى تبسيط الاجهزة الفرعية للجنة التنسيق الادارية وتقليلها الى ادنى حد ممكن يلزم لتلبية الاحتياجات الحكومية الدولية المحددة ولدعم عمل اجهزتها الدائمة . وكان ثانياً هو ضرورة ان ينعكس فى الهياكل الجديدة التأكيد على الدعم الموضوعي الذي يتعين تقديمه الى الهيئات الحكومية الدولية المعنية فى اضطلاعها بمهام تقرير السياسة والذي هو ايضا جزء لا يتجزأ من الترتيبات على المستوى المشترك بين الامانات لتنفيذ السياسات والبرامج . وكان ثالثاً هو ضرورة ايجاد أجهزة تكون قادرة على ان تضطلع بفعالية بالمسؤوليات الجديدة الناجمة عن القرار ٣٢ / ١٩٧ الى جانب المهام الجارية ، وتكون متكيفة بحيث تستجيب فوراً للاهتمامات ذات الاولوية لدى الاجهزة الحكومية الدولية .

٤ - وتتألف الاجهزة الفرعية التي يعاد تشكيلها من لجنة تنظيمية ولجنتين استشاريتين رئيسيتين تعنى اولاهما بالمسائل الموضوعية وتعنى الثانية بالمسائل الادارية . وتجتمع اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الموضوعية في صورة هيئتين منفصلتين تتناول احدهما المسائل البرنامجية وتتناول الاخرى المسائل التنفيذية . كذلك تجتمع اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية في صورة هيئتين منفصلتين - تتناول احدهما مسائل شؤون الموظفين وتتناول الاخرى المسائل المالية والمسائل المتعلقة بالميزنة . وترد تفاصيل مهام هذه اللجان في E/1978/144 . وبلاضافة الى ذلك هناك عدد محدود من الهيئات الفرعية (للاحصاءات ، والتغذية ، والاعلام ، والعلم والتكنولوجيا ، وموارد المياه ، والتنمية الريفية) التي تقدم تقاريرها الى لجنة التنسيق الادارية عن طريق احدى اللجان الفرعية الرئيسية . واخيرا هناك فرق عمل او ترتيبات مخصصة تستخدم لتنفيذ مهام معينة ومحددة بدقة ، ويكون ذلك في معظم الاحوال في معرض اعداد او متابعة السنوات والمؤتمرات الدولية .

ثالثا - التجربة فيما يتعلق بعمل لجنة التنسيق الادارية

٥ - كان الهدف من اجهزة التنسيق فيما بين الوكالات المذكورة اعلاه هو ان تستجيب للتوصيات التنظيمية المحددة الواردة في قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ . والغرض الاساسي من الترتيبات التنظيمية المنقحة هو تعزيز قدرة لجنة التنسيق الادارية على ان تساعد بفعالية في اعمال التحضير للمقررات الحكومية الدولية ، وفي تنفيذ هذه المقررات وترجمتها الى أنشطة برنامجية تكمل بعضها بعضا أو تكون مشتركة . يضاف الى ذلك ان الجمعية العامة رجحت في قرارها ٢٠٢/٣٣ من لجنة التنسيق الادارية ان تعطي الاولوية القصوى في اعمالها للمسائل الموضوعية ذات الاهمية الرئيسية لتنمية البلدان النامية وللتعاون الاقتصادي الدولي ، وان تبقي نظامي ادائها لوظائفها وتقديمها تقاريرها موجّهين نحو ما يشغل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من اهتمامات وما يصدرانه من توجيهات وما يضعانه من برامج عمل .

٦ - وتوفر مختلف تقارير لجنة التنسيق الادارية واجهزتها الفرعية سجلا شاملا لمختلف الأنشطة المضطلع بها في خلال الفترة المستعرضة ، وبذلك توفر اساسا لتقييم فعالية الترتيبات التنظيمية المنقحة . ومع ذلك قد يكون من المناسب تسليط الضوء على بعض الأنشطة المحددة .

ألف - الترتيبات التنظيمية

١ - اللجان الاقليمية

٧ - ان الامانات التنفيذية للجان الاقليمية مدعوة في اطار سلطة الامين العام الى الاشتراك

في اعمال لجنة التنسيق الادارية بشأن الأمور التي تهم لجانها . كذلك تزايد اشتراك اللجان الاقليمية في اعمال لجنة التنسيق الادارية وأجهزتها الفرعية . يضاف الى ذلك أن لجنة التنسيق الادارية وأجهزتها الفرعية تبذل في أعمالها كل جهد ممكن لكي تراعى بالكامل اختصاصات اللجان الاقليمية . ولهذه الغاية ، وضعت ترتيبات استشارية اقليمية حسب اللزوم والاقتضاء .

٢ - تنظيم الأعمال

٨ - من أجل تحسين التنسيق، بين أعمال لجنة التنسيق الادارية وبين الاهتمامات ذات الاولوية ، والاحتياجات وبرامج العمل المحددة للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بدأت لجنة التنسيق الادارية في تنظيم اعمالها على اساس كل سنتين . والتنفيذ الكامل لبرنامج عمل لمدة سنتين للجنة التنسيق الادارية مرتبط بالتقدم في اعادة تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي حسبما جاء في الفرع ثانيا من قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ . وتقوم اللجنة التنفيذية في اجتماعها الاول الذي تعقده في مستهل كل سنة تقويمية باستعراض برنامج عمل لجنة التنسيق الادارية في ضوء مقررات الهيئات الحكومية الدولية المركزية وبرامج عملها وجداولها الزمنية ، كما تعد الجدول الزمني وجدول الاعمال لدورات لجنة التنسيق الادارية وبرنامج عمل الاجهزة الفرعية ، لكي تنظر لجنة التنسيق الادارية في الموافقة عليها . كذلك تضطلع اللجنة التنفيذية بالمسؤولية عن رصد متابعة برنامج العمل المشار اليه اعلاه ، وادخال تغييرات كلما اقتضى الامر ، وتأمين التلاحم المناسب .

٩ - وقد ادخلت لجنة التنسيق الادارية مجموعة تدابير تستهدف ترشيد اجراءات خاصة بتسيير عملها . والمحور الرئيسي لهذه الجهود هو تحسين التنفيذ الفعال لمسؤوليات الهيئات الفرعية الرئيسية فيما يتصل بدعم اعمال اللجنة ذاتها . وتتعلق التدابير الجديدة بجدول اعمال لجنة التنسيق الادارية وبرنامجها والاشتراك فيها ووثائقها وشكل عرض مقرراتها .

٣ - الاتصالات مع الهيئات الحكومية الدولية

١٠ - تواصل لجنة التنسيق الإدارية اعطاء أولوية عالية لتحسين الاتصال بينها وبين الهيئات الحكومية الدولية . ففي حزيران / يونيو ١٩٨٠ أعدت اللجنة التنظيمية التابعة للجنة التنسيق الإدارية ورقة مناقشة تضمنت وجهات نظر أعضاء اللجنة (ACC.1980/29) ووفرت الأساس لاجراء مشاورات غير رسمية مع أعضاء المجلس الاقصادى والاجتماعي في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٨٠ . وكما يتجلى من مقرر المجلس ١٨٥/١٩٨٠ المؤرخ في ٢٥ تموز/ يولييه ١٩٨٠ والذي اعتمد في تاريخ لاحق تعطى أهمية خاصة لتحسين الآليات الحالية للاتصالات ، أى الاجتماعات المشتركة للجنة البرنامج والتنسيق ولجنة التنسيق الإدارية . وفي هذا السياق ينبغي ملاحظة انه بذل جهد لاختيار بنود جدول أعمال للاجتماعات المشتركة تتسم بالموضوعية وتهم جميع مؤسسات المنظومة وجميع أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق على حد سواء . بيد انه يجب الاعتراف بأن الاجتماعات المشتركة لم تحقق كامل امكانياتها وانه تعين ايلاء مزيد من الانتباه لتنظيم الاجتماعات وشكلها وجدول أعمالها . وينبغي في الوقت نفسه مضاعفة الاتصالات على أساس مستمر مع عدد من الهيئات الحكومية الدولية وعلى مختلف المستويات ، كما ينبغي تعزيز عطية المشاورات غير الرسمية .

٤ - تقديم التقارير

١١ - تتيح الترتيبات الحالية امكانية كاملة للوصول الى نتائج مناقشات لجنة التنسيق الإدارية ووفقا للاجراعات المنقحة التي وضعتها لجنة التنسيق الإدارية لتقديم التقارير لا تقدم للجنة الآن تقريرا سنويا شاملا واحدا يغطي كل انشطتها وانما تقدم تقارير منفصلة حول مسائل معينة على نطاق المنظومة مدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقصادى والاجتماعي والاضافة الى ذلك ، تقدم لجنة التنسيق الإدارية تقريرا استعراضيا سنويا موجزا يستهدف توفير صورة عامة عن حالة منظومة الأمم المتحدة واستعراض للتحديات التي تواجه المجتمع الدولي كما يتصورها الرؤساء التنفيذيون لمؤسسات المنظومة .

باء - الأنشطة البرنامجية

١٢ - تستأثر التنمية والتعاون الاقصادى الدولي بقسط هام من اهتمام منظومة الأمم المتحدة كما انهما يحتلان مكانا رئيسيا في مداوات لجنة التنسيق الإدارية . وقد اشتركت اللجنة نفسها في سلسلة من المناقشات العالية المستوى حول المشاكل الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي وحول الأساليب التي يمكن ان توجه بها مؤسسات المنظومة جهودها أو تعيد توجيهها حتى تستجيب بفعالية الى احتياجات الدول الأعضاء . والى جانب قيام لجنة التنسيق الإدارية في

٠٠/٠٠

جلساتها العادية بالنظر في الموضوع بشكل رسمي بوصفه بندا مدرجا باستمرار في جدول الأعمال استخدمت وسائل جديدة للعمل لتسهيل تبادل وجهات النظر بشكل غير رسمي حول مسائل التنمية ، معززة بذلك قدرات دعم الهيئات الحكومية الدولية في مناقشاتها لهذه المسائل . وعقدت جلسة غير رسمية من هذا القبيل في نيسان /ابريل ١٩٨٠ لمناقشة مسألة التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي بوجه عام ، ويتصور عقد اجتماع مماثل في المستقبل القريب لمناقشة التحديات والقيود التي تواجه مؤسسات المنظومة في ميدان الأنشطة التنفيذية في الثمانينات .

١٣ - وكان من بين الجهود الرئيسية المساعدة التي قدمتها لجنة التنسيق الإدارية في صياغة الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث . والاضافة الى المساهمات المقدمة من المؤسسات كل على حدة ساهمت قوة العمل التابعة للجنة التنسيق الادارية والمعنية بالأهداف الانمائية الطويلة الأجل بمدخلات في أعمال لجنة التخطيط الانمائي واللجنة التحضيرية للاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة . وقد وضع اعتماد الجمعية العامة في دورتها الخامسة والثلاثين للاستراتيجية الانمائية الدولية اطارا أساسيا للعمل من جانب منظومة الامم المتحدة . وتقبل أجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الامم المتحدة بصورة كاملة مسؤوليتها فيما يتعلق بمساعدة الحكومات في تنفيذ الاستراتيجية وفي البحث عن طرق جديدة للتعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية . ولتحقيق هذه الغاية تدرس لجنة التنسيق الإدارية في الوقت الحاضر مدى قيام مختلف مؤسسات المنظومة بالتعبير عن الأهداف الواردة في الاستراتيجية على مستويات السياسة والبرامج . وتقوم اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الموضوعية (البرامج) مجموعة من الاستعراضات البرنامجية لأعمال مؤسسات منظومة الامم المتحدة فيما يتعلق بقطاعات مختلفة من الاستراتيجية كما يتسنى البت بلغة برنامجية محددة في مدى استطاعة المؤسسات الاستجابة لأهداف الاستراتيجية . ومن المتوقع ان تقدم لجنة التنسيق الإدارية تقريرا عن نتائج هذا الاستعراض الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في معرض استعراض وتقييم الاستراتيجية المقرر اجراؤها في عام ١٩٨٤ .

١٤ - والمثل ، فقد تابعت لجنة التنسيق الإدارية عن كثب المناقشات المتصلة باجراء مفاوضات عالمية وأكدت دعمها لهذه المفاوضات . وتعهد أعضاء اللجنة ، فرادى ومجتمعين بتقديم ما قد يلزم ويكون مناسباً من المساعدة لأغراض إجراء المفاوضات العالمية بنجاح .

١٥ - وتتيح المؤتمرات الدولية والسنوات الدولية فرصة للتركيز على عدد من الح المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه المجتمع الدولي كما حددتها الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي . ولا تزال مؤسسات منظومة الامم المتحدة تشارك مشاركة كاملة في الاستعدادات الموضوعية اللازمة وفي تنفيذ المقررات النهائية . وقد استخدمت لجنة التنسيق الادارية ، في قيامها بذلك ، هيئاتها الفرعية الرئيسية ، الى جانب ترتيبات مخصصة غير رسمية مختلفة عند الاقتضاء . ومن بين أحداث الأمل على ذلك المشاورات المشتركة بين الوكالات للتحضير لمؤتمر الامم المتحدة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية (١٩٧٩) ، ومؤتمر الامم المتحدة المعني بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (١٩٨١) ، ومؤتمر الامم المتحدة

المعنى باستخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية (١٩٨٢) والجمعية العالمية للشيوخوخة (١٩٨٢) .

١٦ - وتابعة لجنة التنسيق الادارية مناقشاتها حول الاستخدام المتزايد للتخطيط المشترك بوصفه تدبيراً للعمل المشترك داخل المنظومة . وتعتقد اللجنة كلفسة أساسية أنه لا ينبغي الاضطلاع بالتخطيط المشترك كهدف في حد ذاته ولكنه ينبغي أن ينمو مع تطور البرامج وان يكتسب ابعاداً مشتركة بين الوكالات . وتوجد بالفعل قنوات ليست ذات طابع رسمي لأنشطة مشتركة من بينها اعداد تحاليل برنامجية شاملة لعدة منظمات وترتيبات للمشاورات المسبقة ، الى جانب بعض الأنشطة المشتركة التي يضطلع بها على أساس اتفاقات أو وسائل تفاهم بين منطمتين أو أكثر في ميادين محددة من ميادين العمل . وعلاوة على ذلك اتخذت مؤخرًا ترتيبات اضافية للشروع في التخطيط المشترك في مجالات معينة مختارة - الرعاية الصحية الأولية ، والبحث والتدريب في ميدان تقييم تخطيط واستخدام الطاقة ، وتحقيق الاتساق بين نظم المعلومات المتعلقة بالطاقة . وتؤيد لجنة التنسيق الادارية في نهجها للتخطيط المشترك التوسع في المشاورات البرنامجية وتعزيزها على المستوى الاقليمي بين اللجان الاقليمية والوكالات ذات البرامج الاقليمية واختيار منظمة (أو منظمات) للتنسيق كلما أمكن تطبيق ذلك .

١٧ - ولقد اصبحت التحاليل البرنامجية على نطاق المنظومة (التحاليل البرنامجية الشاملة لعدة منظمات) نوط متزايد الانتشار من التقارير يقصد به تسهيل المهام التنسيقية للأجهزة الحكومية الدولية بالتركيز على المجالات البرنامجية التي يوجد فيها نشاط لعدة منظمات . وهي أيضا أداة قيمة للجنة التنسيق الادارية ذاتها حيث ينبغي لعملية التشاور والتعاون في اعداد التحاليل والنتائج النهائي ان يسهما في تحسين التنسيق بين الوكالات المعنية . ويمكن تحسين جدوى مثل هذه التحاليل باتخاذ المزيد من اعمال المتابعة الملموسة . وخلال الفترة قيد الاستعراض اعدت تحاليل برنامجية شاملة لعدة منظمات في مجالات التنمية الريفية والطاقة والادارة العامة والشباب .

١٨ - وتشمل المجالات البرنامجية الأخرى للأنشطة المشتركة بين الوكالات البيئية ، والصحة ، والطاقة ، وتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، وقابلية المناخ للتغير ، والموارد المائية ، والنقل والمواصلات ، والشؤون البحرية ، والتغذية ، والتنمية الريفية ، ودراسة الروابط بين الموارد ، والبيئة والسكان والتنمية .

جيم - الأنشطة التنفيذية

١٩ - يقتضي اعداد المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادى الدولى لتقارير سنوية عن الأنشطة التنفيذية والتقارير التي تقدم مرة كل ثلاث سنوات عن مسائل السياسة العامة المتعلقة بالأنشطة التنفيذية اجراء مشاورات مشتركة بين الوكالات على نطاق المنظومة . وتتيح تلك المشاورات للجنة التنسيق الادارية فرصة تحليل الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها المنظومة من أجل التنمية ، وضمان استجابة هذه الأنشطة لاحتياجات ومتطلبات البلدان النامية ، الى جانب النظر في اتخاذ تدابير لتحسين فعاليتها .

٢٠ - ومن الامور ذات الصلة الوثيقة بما سبق القلق الذى يتقاسمه أعضاء لجنة التنسيق الادارية ازاء الحالة المتدهورة التي تواجه مؤسسات المنظومة فيما يتعلق بالمستوى المتردى بالقيمة الحقيقية ، للموارد المتاحة بشروط تساهلية للتعاون التقني الدولي وغيره من الأنشطة الانمائية . ولقد اتخذت لجنة التنسيق الادارية في جلستها المعقودة فـي تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨١ ، مقررا استرعت فيه انتباه الدول الاعضاء الى هذه المشكلة (انظر A/C.2/36/5) . وتقوم اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الموضوعية (الأنشطة التنفيذية) في الوقت الحالي ، كعمل من أعمال المتابعة ، باستعراض التحديات والقيود التي تواجه مؤسسات المنظومة في مجال الأنشطة التنفيذية في الثمانينات في ضوء مشكلة الموارد هذه . وستنظر لجنة التنسيق الادارية في نتائج هذه العملية التي ينبغي ، بالاضافة الى ذلك ، ان توفر مادة قيمة للاستعراض الذى سيجرى في عام ١٩٨٣ لمسائل السياسة المتعلقة بالأنشطة التنفيذية . ومن المأمول أن تزيد نتائج هذه العملية ادراك الحكومات ، والجمهور عامة ، للعمل المفيد الذى تقوم به منظومة الامم المتحدة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وان تخلق بيئة أكثر ملائمة لتمويل مستوى كاف من الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة في الثمانينات .

٢١ - ولقد اضطلع بمشاورات مكثفة فيما بين الوكالات لتنفيذ أحكام الفقرة ٣٤ من مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ فيما يتعلق بتعيين موظف رسمي واحد يعهد اليه بالمسؤولية الشاملة عن الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على المستوى القطرى وعن تنسيق هذه الأنشطة . وقد أصبح النظام الجديد للمنسقين المقيمين معمولا به منذ ١٨ شهرا تقريبا . وتجرى المشاورات لضمان أن يحظى الموظف المقترح تعيينه منسقا مقيما بثقة المنظومة ككل . وطبقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٢١٣/٣٤ ، تجرى المشاورات الآن مع الحكومات عن طريق المنسق المقيم مع مشاركة بعض ممثلي الوكالات ، ثم عن طريق لجنة التنسيق الادارية من أجل تحديد كيف يمكن للمنسقين المقيمين ان يمارسوا وظائفهم على خير وجه .

٢٢ - وبعد ان استعرضت لجنة التنسيق الادارية قدرة منظومة الامم المتحدة على

الاستجابة لحالات الطوارئ خلصت إلى أن معظم حالات الطوارئ التي حدثت في الأعوام الماضية كانت ذات طبيعة سهل معها تحديد مؤسسات المنظومة المعنية مباشرة ، وان تلك المؤسسات بشكل عام قد استجابت بفعالية وفقا لولايتها وتتطلب بسبب جسامتها وتعقدتها ، ترتيبات مخصصة واستثنائية من أجل التعاون . وبناءً على ذلك اعتمدت لجنة التنسيق الإدارية عدداً من المبادئ التوجيهية بشأن دور الهيئة الرائدة والمنظمات المشاركة في حالات الكوارث المعقدة (انظر E/1982/4) . ومن الجدير بالتأكيد أن لجنة التنسيق الإدارية حاولت طوال هذه العملية أن تستجيب استجابة كاملة للاهتمامات المختلفة التي أعرب عنها كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة ، بما في ذلك على سبيل المثال الموافقة على التمييز بين حالات الطوارئ البسيطة والمعقدة وتوفير معلومات اضافية فيما يتعلق بالحالات الأخيرة .

٢٣ - أما المسائل الأخرى التي تستأثر باهتمام لجنة التنسيق الإدارية المستمر في هذا المجال فتشمل استخدام عملية البرمجة القطرية المتبعة في برنامج الامم المتحدة الانمائي كآطار مرجعي ، والتعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية ، والصلات بين التعاون التقني ، وما قبل الاستثمار ، والاستثمار .

دال - الأنشطة الادارية والمالية

٢٤ - ينصب الاهتمام في الجزء (سابعاً) من مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ وفي القرار ٢٠٢/٣٣ على الوظائف الفنية التي يتعين على لجنة التنسيق الإدارية تأديتها . وطبقاً لذلك ، تعطي لجنة التنسيق الإدارية الأولوية العليا لتلك الأنشطة . وفي الوقت نفسه ، يجب ان تظل مسائل الادارة موضع اهتمام رئيسي نظراً للمسؤوليات التي يضطلع بها أعضاء لجنة التنسيق الإدارية كرؤساء تنفيذيين لمنظمتهم ونظراً لأهمية هذه المسائل لقدرة لجنة التنسيق الإدارية على الاضطلاع بمسؤولياتها الفنية .

٢٥ - وتنبع مهام لجنة التنسيق الإدارية في هذا المجال من احتياجات الجمعية العامة من الدعم فيما يتصل بوظائفها التنسيقية في الميدانين الاداري والمالي ومن الوظائف العامة للجنة التنسيق الإدارية المتصلة بالادارة الكفؤة للنظام الموحد للأجور والبدلات وشروط الخدمة . كما انها تنبع أيضاً من احتياجات لجنة الخدمة المدنية الدولية من الدعم .

٢٦ - وفيما يتعلق بمسائل المالية والميزانية ، كان من الاهتمامات الرئيسية للجنة التنسيق الإدارية أن توفر ، طبقاً لمعايير الجودة المحسنة كلما أمكن ، المعلومات التي تحتاج إليها الهيئات الحكومية الدولية المركزية في تنفيذها لوظائفها التنسيقية . كما واصلت لجنة التنسيق الإدارية أعمالها المستمرة التي تستهدف تحقيق الاتساق بين الممارسات والاجراءات المتعلقة بالشؤون المالية وشؤون الميزانية في مؤسسات المنظومة ، وتشجيع اتباع ما هو مناسب من نهج مشتركة لحل المشاكل الناشئة في هذا الميدان .

٢٧ — ومن المجالات الأخرى التي تحظى باهتمام مستمر أحوال موظفي الخدمة الميدانية ومستويات الأجور والأمن والاستقلال في الخدمة المدنية الدولية .

رابعاً — خاتمة

٢٨ — ان الغرض النهائي للتنسيق المشترك بين الامانات داخل الامم المتحدة هو توفير الدعم للدول الاعضاء في جهودها لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويمكن للترتيبات التنظيمية الرسمية أن تساهم مساهمة ذات شأن في بلوغ هذه الغاية . ومن ثم فان إعادة تشكيل الاجهزة الفرعية للجنة التنسيق الادارية كان الهدف منها ، كما هو موضح أعلاه ، هو تحسين قدرة اللجنة على الوفاء بفعالية بالمسؤوليات المبينة في الجزء السابع من مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ . وبالمثل ، وضعت برامج عمل لجنسة التنسيق الادارية واجهزتها الفرعية بحيث تعكس المسائل الموضوعية ذات الاهمية الرئيسية التي يحددها كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي . بيد ان مما له اهمية مساوية للترتيبات التنظيمية الرسمية ، ان لجنة التنسيق الادارية قد كشفت عن ان لديها القدرة على اتخاذ القرار العملي ، الامر الذي ما برح يؤدي الى نتائج ايجابية . وينصب التركيز في الهيكل المنقح المشترك بين الوكالات على المرونة والهدف من ذلك هو الابتعاد عن الآليات والاجراءات الصارمة والعمل بطرق يمكن تكييفها بسهولة اكبر لتواءم مع الاحتياجات المحددة والظروف المتغيرة .

٢٩ — ولقد مضى الآن ما يزيد على ثلاث سنوات على بداية عمل أجهزة لجنة التنسيق الادارية بعد إعادة تشكيلها . وتعتقد لجنة التنسيق الادارية ، بصفة عامة ، أنها قدمت مساهمة ايجابية في التنسيق فيما بين الوكالات على الصعيد المشترك بين الامانات . ومن المعترف به ، في الوقت نفسه ، ان هناك متسعاً لمزيد من التحسين .

٣٠ — ولقد أشير في وقت سابق الى بعض التحسينات في اسلوب عمل أجهزة لجنة التنسيق الادارية (انظر الفقرة ٩ أعلاه) ومن التحسينات الممكنة الأخرى التي لاتزال قيد النظر التمييز الواضح في صياغة جداول أعمال لجنة التنسيق الادارية بين مناقشة المسائل الموضوعية والمسائل الادارية ، وزيادة استخدام الترتيبات غير الرسمية للمناقشة المتعمقة للمسائل الموضوعية الرئيسية ، وكذلك في عمليات اتخاذ القرارات بلجنة التنسيق الادارية وتحسين دعم الامانات . ومن الأمور التي تحظى باهتمام خاص من لجنة التنسيق الادارية في هذا الصدد التحسينات التي تستهدف تعزيز قدرة اللجنة على تحديد واستقصاء ما ينشأ من مسائل ، ولاسيما في ميدان التنمية ، من أجل اعطاء تلك الاجهزة مزيداً من الدينامية والتماسك وتهيئتها على نحو أفضل لاتباع نهج تطوعي .

٣١ — وتعترف لجنة التنسيق الادارية بالحاجة الى مواصلة الجهود لزيادة تعزيز

جودة التنسيق فيما بين الوكالات وفي هذا الصدد يتحمل أعضاء لجنة التنسيق الإدارية مسؤولية مزدوجة : شقها الاول ، هو اسداء المشورة لمجالس الادارة التابعين لها بشأن الأولويات التي تعرب عنها الهيئات الحكومية الدولية المركزية ؛ وشقها الثاني هو أن يعرضوا عرضا وافيا في لجنة التنسيق الإدارية المواقف التي تتخذها مجالس الادارة التابعين لها . وأن أحد الأدوار التي تتسم بالتحدى ، والتي تقوم بها لجنة التنسيق الإدارية ، هو تيسير تحقيق ذلك التوازن الذي يحقق مصلحة المجتمع الدولي على خير وجه عن طريق زيادة التماسك والتأثير . وتحمل الدول الاعضاء ، كذلك ، مسؤولية رئيسية في هذا الصدد فيما يتصل بتوفير توجيه سياسي متماسك ومستمر في المحافل الحكومية الدولية المختلفة . ويجب تعزيز ما لمنظومة الامم المتحدة من تماسك وتأثير في اطار النظام الذي يتسم بسلامركزية الوظائف الذي أقامه ميثاق الامم المتحدة ، ودساتير الوكالات المتخصصة واتفاقيات العلاقة ، وعن طريق اشراك المؤسسات في اعمال الهيئات الحكومية الدولية المركزية فيما يتصل بممارستها لوظائفها التنسيقية .

٣٢ — ان عملية اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة التي استهلها قرار الجمعية العامة ١٩٧/٣٢ عملية مستمرة ، ومن ثم فان لجنة التنسيق الإدارية ستبقي قيد الاستعراض الترتيبات والاجراءات الحالية لضمان الدعم المتناسك والمنسق لجهود الدول الأعضاء .
